

Distr.: General
13 April 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٢٣-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البندان ٢ و ٦ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ

توصيات الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-06024(A)



* 1 7 0 6 0 2 4 *

أولاً- مقدمة

ألف- تقديم التقرير

١- يقدّم هذا التقرير عملاً بمقرّر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧ الذي طُلب فيه إلى الأمانة أن تقدم تحديثاً كتابياً سنوياً للمعلومات المتعلقة بعمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتلك المتعلقة بالموارد المتاحة له. وقد أعدت الأمانة هذا التقرير بالتشاور مع مجلس أمناء صندوق التبرعات وأقرّه مجلس الأمناء. ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للمساهمات والنفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مع بيان للإجراءات المتخذة لتشغيل الصندوق منذ تقديم التقرير السابق (A/HRC/32/28). كما يقدم التقرير بياناً للنتائج المحققة بتنفيذ مختلف الأنشطة الممولة من صندوق التبرعات خلال عام ٢٠١٦.

باء- خلفية

٢- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٧/٦، إلى الأمين العام إنشاء صندوق تبرعات خاص بتقديم المساعدة المالية والتقنية كي يوفر، إلى جانب آليات التمويل المتعددة الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وطلب المجلس، في قراره ٢١/١٦، تعزيز صندوق التبرعات وتشغيله من أجل توفير مصدر للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحالة فيها. وطلب المجلس أيضاً إنشاء مجلس أمناء وفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣- وقد أنشئ صندوق التبرعات عام ٢٠٠٩. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تشغيله بتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى الدول التي طلبت الدعم أو وافقت على تلقيه. وقُدّم الدعم انطلاقاً من روح القرار المؤسس لآلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يذكر أن من أهداف الاستعراض تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع (قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، الفقرة ٤ (أ) من المرفق)، (أ) الوفاء بالتزامات الدولة وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٤ (ب)، (ب) النهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة التقنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها (المرجع نفسه، الفقرة ٤ (ج)).

ثانياً- تشغيل صندوق التبرعات

ألف- مجلس أمناء صندوق التبرعات

٤- إن أعضاء مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان هم أيضاً أعضاء مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (انظر الوثيقة A/HRC/29/22، الفقرة ٤)، وهم

مكلّفون بمهمة الإشراف على إدارة الصندوق الأخير. والأعضاء هم السيدة ماري كلير أكوستا أوركيدى (المكسيك)، والسيد لين ليم (ماليزيا)، والسيدة فاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا)، والسيد كريستوفر سيدوتي (أستراليا) والسيدة إيزي ساذرلاند - أدي (غانا). وانتخب المجلس السيد سيدوتي رئيساً للفترة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى نهاية الدورة السابعة للمجلس، المعقودة في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٧؛ وفي تلك الدورة، انتخب المجلس السيدة أكوستا أوركيدى رئيساً.

٥- وفي إطار من التشاور الوثيق مع مختلف أقسام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يركز مجلس الأمناء اهتمامه على التوجيه العام لتشغيل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بإسداء المشورة في مجال السياسة العامة.

٦- ومنذ تقديم التقرير السابق، اضطلع مجلس الأمناء ببعثة ميدانية إلى مكتب المفوضية في غواتيمالا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وعقد دورته السنوية العادية، أي الدورة السابعة في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٧. وفي تلك الدورة، عقد المجلس مناقشات استراتيجية مع موظفي المفوضية المعنيين بشأن متابعة الدعم لتحديد الخيارات الاستراتيجية بخصوص تقديم المفوضية للمساعدة والتعاون التقنيين بغرض مساعدة الدول على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان بمزيد من الفعالية على الصعيد القطري. وسيضع المجلس الخيارات الاستراتيجية خلال الأشهر الستة المقبلة لينظر فيها باستفاضة في دورته المقبلة.

٧- وخلال الدورة، اعترف مجلس الأمناء بالنتائج المتمخضة عن الاستراتيجية التي يتبعها فيما يتعلق بدعم عملية المتابعة، والتي تركز على آليات وعمليات المتابعة الوطنية على الصعيد القطري. وأبرز المجلس حاجة المفوضية إلى إعداد رؤية استراتيجية لدعم المتابعة تركز على تحسين عملية التنفيذ وتفضي إليها استناداً إلى التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وشجع المجلس بقوة المفوضية على استكشاف سبل تقديم المساعدة التقنية والتعاون على نحو أكثر تركيزاً بغرض مساعدة الدول على تنفيذ توصية رئيسية بعينها في مجال حقوق الإنسان ومعالجة مسائل محددة، وفقاً للأولويات المحددة في إطار خطة إدارة المفوضية ٢٠١٨-٢٠٢١، وهي حالياً قيد التطوير.

باء- الرؤية الاستراتيجية

٨- مثلما ذكر في تقارير سابقة (A/HRC/26/54 و A/HRC/29/22 و A/HRC/32/28)، ما برحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تنمي قدرتها على تقديم مزيد من الدعم إلى الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ نتائج عملية الاستعراض الدوري الشامل وسائر الآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. وهذا الجهد متجذر في نهج كلي ومتكامل يتيح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان تقديم المساعدة والدعم التقنيين على نحو يراعي توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. وهذا النهج المتكامل يتيح للدول فرصة هامة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الرئيسية المحددة في التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٩- وما برحت المفوضية تبذل كل جهد حتى يكون الدعم الذي تقدمه في مجال المتابعة أكثر استباقية ومنهجية وأكثر تركيزاً على تحقيق النتائج. وتحقيقاً لهذه الغاية، أشركت المفوضية الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان وذلك بتقديم الدعم المباشر من خلال وجودها الميداني أو بضمان دمج الدعم في برامج المتابعة التي تنفذها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

١٠- وركزت المفوضية السامية دعمها على إنشاء وتعزيز الآليات والعمليات الوطنية في مجال المتابعة. ومن العناصر الرئيسية المحددة لزيادة فعالية المتابعة على الصعيد الوطني وجود هيئة مشتركة بين المؤسسات تؤدي وظيفتها على ما يرام، إلى جانب اعتماد خطة عمل للتنفيذ تحدّد بوضوح النتائج والأولويات القابلة للتحقيق، والوكالات الحكومية الوطنية المسؤولة عن التنفيذ، ومؤشرات وجدول زمنية لقياس الأثر. ولم تأل المفوضية بذل كل جهد ممكن لمضاعفة فعاليتها. وجرّت مواءمة وتنسيق الدعم الذي يقدمه صندوق التبرعات بهدف تعزيز آليات وعمليات المتابعة الوطنية بشكل وثيق مع الدعم المقدم إلى الدول في إطار برنامج بناء قدرات الهيئات المنشأة بمعاهدات بشأن الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة.

١١- وما فتئت المفوضية تعمل على زيادة الدعم الذي تقدمه من أجل معالجة قضايا حقوق الإنسان المواضيعية الرئيسية المحددة في التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها مسائل ذات أولوية للتنفيذ على أرض الواقع.

١٢- ولتقديم دعم أكثر فعالية إلى الدول فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها وتعهدها في مجال حقوق الإنسان، ستواصل المفوضية تكييف رؤيتها الاستراتيجية لدعم الدول في إعداد تقاريرها الوطنية وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وإعطاء نفس جديد لتلك الرؤية.

١٣- وتماشياً مع اختصاصات صندوق التبرعات، من الضروري ضمان إدماج نتائج الاستعراض الدوري الشامل بشكل جيد وتعميمها في أطر الأمم المتحدة الخاصة بالمساعدة الإنمائية والأطر الاستراتيجية المتكاملة المتعلقة ببعثات حفظ السلام وفي الخطط الإنمائية الوطنية. ومن الضروري أيضاً نشر المعلومات عن نتائج الاستعراض على نطاق واسع.

١٤- ويمكن أن يكون التحليل الشامل لنتائج الاستعراض الدوري الشامل وآليات حقوق الإنسان الأخرى، من قبيل الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات، واستنتاجات وتوصيات الإجراءات الخاصة ونتائج لجان التحقيق المكلفة من قبل مجلس حقوق الإنسان، بمثابة أداة لمنع الصراعات ذلك لأنها تعد إشارة إلى عوامل المخاطر المحتملة والتدابير اللازم اتخاذها من جانب المجتمع الدولي بهدف التصدي لها.

١٥- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي التأكيد على أن نتائج الاستعراض الدوري الشامل قد تشكل عنصراً أساسياً يتعين أخذه بعين الاعتبار فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، ينبغي أن يهدف الدعم المقدم إلى الدول في مجال المتابعة من خلال المساعدة والتعاون التقنيين إلى إدماج نتائج الاستعراض الدوري الشامل على النحو الكامل في الأطر والعمليات الوطنية الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً- النتائج المحققة بتنفيذ الأنشطة المدعومة من صندوق التبرعات خلال عام ٢٠١٦

١٦- يعطي هذا الفرع أمثلة على النتائج التي أحرزت بتنفيذ طائفة من الأنشطة الرامية إلى دعم الدول في تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان تنفيذاً متكاملًا على أرض الواقع.

أفريقيا

١٧- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعدت خطة عمل وطنية متكاملة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن جميع آليات حماية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بدعم تقني ومالي من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. وأسفرت حلقة عمل استغرقت أربعة أيام، وأدارها خبير من المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في ياوندي، عن وضع مشروع لخطة عمل تنتظر وضع اللمسات الأخيرة والموافقة عليها من جانب جميع أصحاب المصلحة. ومن المتوقع أن تستكمل عملية التحقق منها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧.

١٨- وفي النيجر، دعمت المفوضية الحكومة في تنظيم حلقتي عمل لنشر نتائج الاستعراض الدوري الشامل شارك فيهما ممثلون عن الحكومة ومؤسسات الدولة، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. كما ساعدت المفوضية الحكومة، بإشراف وزير العدل، في إعداد واعتماد خطة عمل لمتابعة توصيات الاستعراض، وبخاصة المساهمة في وضع الجداول والجزء السرد من الخطة. وفي إطار الشراكة مع سائر كيانات الأمم المتحدة، ساهمت المفوضية في تعزيز الحوار بين المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحكومة بشأن التوصيات. وتولت المفوضية أيضاً تدريب ٢٠ من أعضاء لجنة مشتركة بين الوزارات، من بينهم ثماني نساء، بشأن المبادئ التوجيهية لإعداد التقرير الأولي المزمع تقديمه بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

آسيا والمحيط الهادئ

١٩- في أفغانستان، قدمت المساعدة التقنية لتعزيز القدرات الحكومية على إعداد تقارير الدولة الطرف التي تقدم إلى هيئات المعاهدات ولتنسيق تنفيذ توصياتها. وساهمت وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في المناقشات التي دارت في الفترة ما بين ١٣ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بشأن التقارير الوطنية والتقارير الموازية مع المسؤولين من الحكومة والجهات غير الحكومية فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وبالمثل، بدأت البعثة/المفوضية بمفردها العمل على استكمال تقريرها الخاص بالتعذيب لرفعها إلى لجنة مناهضة التعذيب. كما تعاونت البعثة/المفوضية مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري على إعداد قائمة المسائل التي تود أن تطرحها على أفغانستان وذلك بهدف حثها على تقديم تقرير بعد أن انقطعت لمدة ثلاثين عاماً عن تقديم تقارير. كما أنجزت شبكة المنظمات غير الحكومية تقريراً موازياً طرحته على اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأبدت البعثة/المفوضية تعليقاتهما عليه. ومن المنتظر أن تقدم الحكومة تقريرها الأولي في مطلع عام ٢٠١٧.

٢٠- وفي كمبوديا، رصدت المفوضية، بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، تنفيذ قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية منذ اعتماده في عام ٢٠١٥. ونجحت في الإسهام في زيادة المعارف المنتشرة في أوساط المجتمع المدني من خلال تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية التي يدعمها جزئياً صندوق التبرعات والرامية إلى إذكاء الوعي بالحقوق في التجمع السلمي، كما ينص على ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات المحلية وبناء القدرة المحلية على الامتثال للقانون. كما أصدرت المفوضية نص القائمة المرجعية التي وضعها المقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات بشأن التنظيم السليم للحشود بلغة الخمير. ودعمت المفوضية ندوة حول الاستعراض نصف السنوي لقانون النقابات، شارك فيها ١٢٩ من ممثلي النقابات من شتى القطاعات. وقد ناقشوا التحديات المطروحة بموجب القانون الجديد وقدموا توصيات الغرض منها إدخال تعديلات عليها بهدف تحسين امتثالها للالتزامات البلد بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقيات منظمة العمل الدولية.

٢١- وفي الفلبين، قدم مشروعاً قانونين يريان إنشاء آلية وقائية وطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إلى المؤتمر السابع عشر وناقش المجلس مشروع قانون لجنة حقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وبفضل أموال كرسها صندوق التبرعات، وكانت في الأصل مخصصة للاستخدام في عام ٢٠١٥ إلا أن استخدامها أُجل حتى عام ٢٠١٦ بناء على طلب من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، دعم مستشار حقوق الإنسان تنظيم حلقة عمل وطنية عقدتها اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن تعزيز إنشاء آلية وقائية وطنية.

٢٢- وقدمت المفوضية دعماً مكثفاً إلى ساموا قبل الاستعراض الدوري الشامل الثاني وأثناءه وبعده متمثلاً في إيفاد أحد متطوعي الأمم المتحدة/منسقي الاستعراض الدوري الشامل بتمويل من صندوق التبرعات. ولدعم مهام الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، صمم المتطوع الذي كان يقيم في ساموا تطبيقاً يستخدم على شبكة الإنترنت لرصد عملية التنفيذ وجمع البيانات بعد أن حصل بغرض تطوير ذلك التطبيق على أموال من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونيوزيلندا. والتطبيق المسمى "Sadata" قيد التطوير وسوف يدمج في عمل الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة في مطلع عام ٢٠١٧.

٢٣- وفي تايلند، نظمت المفوضية حلقة عمل عن عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وإنشاء آلية وقائية وطنية؛ وكان البرنامج وسيلة مفيدة لزيادة وعي المسؤولين التايلنديين بأهمية التصديق على ذلك الصك في إطار جهوده الرامية إلى وضع حد للجوء إلى التعذيب. وقد وافقت الحكومة على التصديق على البروتوكول الاختياري بحلول عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية دورة مدتها خمسة أيام لتدريب الشرطة الملكية التايلندية على إنفاذ القانون وحقوق الإنسان، مما حفز وعي الشرطة بحقوق الإنسان الأساسية. كما نظمت المفوضية مناقشة رفيعة المستوى مع كبار مسؤولي الشرطة، مما كان له دور أساسي في طرح شواغل حقوق الإنسان والشرطة على مستوى قيادات الشرطة الملكية التايلندية. وتعتزم المفوضية مواصلة العمل مع الشرطة الملكية التايلندية في مجال تنمية القدرات في عام ٢٠١٧.

أوروبا وآسيا الوسطى

٢٤- في صربيا، أقرت الحكومة مشروع قانون الإسكان الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وأرسلته إلى البرلمان للموافقة عليه. وقد دعم صندوق التبرعات التدابير المتخذة في مجالات التشاور والاتصال والتدريب. وزودت المفوضية الحكومة بتعليقات مسهبة بشأن العديد من مشاريع القوانين. وهي تهدف إلى تعزيز الطابع الشامل لمشروع القانون بخصوص حقوق الإنسان ووضع أساس قانوني متين لتطوير قطاع الإسكان في صربيا يقوم على حقوق الإنسان على نحو جيد، وذلك على أساس التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في عدم التمييز في هذا السياق، في تقرير بعثتها في أيار/مايو ٢٠١٥ (انظر الوثيقة A/HRC/31/54/Add.2). كما قدمت المفوضية إلى الحكومة ورقة غير رسمية بشأن المتطلبات المعيارية في مجال الحق في السكن اللائق وأفضل الممارسات في هذا الصدد، ومتابعة المستجدات بخصوص ذلك التقرير. وقد أدرجت أحكام قانونية تتعلق بحقوق الإنسان في سياق إعادة التوطين وتركز على طائفة الروما في مشروع القانون، بما في ذلك متطلبات الإدماج الاجتماعي، مثل الاستفادة من التعليم العام وسوق العمل. ويتضمن مشروع القانون الذي أرسل إلى البرلمان أيضاً عدداً من الضمانات في سياق عمليات الطرد التي لم يسبق لها أن شكلت جزءاً من القانون الصربي.

٢٥- وقد بذلت حكومة طاجيكستان، بدعم من المفوضية، جهوداً كبيرة لتحسين الآلية المشتركة بين الوكالات من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية المقطوعة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك استعراض اللوائح المتعلقة بتوسيع الدور المنوط بالمجتمع المدني. ويشمل ذلك الدعوة في مجال تعزيز مهام الآلية المعنية بالرصد والمتابعة من خلال تعيين جهات تنسيق تعنى بحقوق الإنسان على المستويات الوزارية والبلدية، وإطلاق الموقع الشبكي للجنة المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، وتحديثه بانتظام، وإجراء مشاورات عامة مع منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أدت جهود الدعوة التي اضطلعت بها المفوضية أيضاً إلى وضع الحكومة خطة عمل وطنية شاملة.

٢٦- وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، عزز فريق الخبراء العامل التابع للآلية الوطنية المعنية بالإبلاغ والمتابعة (وهو هيئة حكومية مشتركة بين القطاعات) مهاراته وكفاءاته في مجال تنسيق تقارير الدولة وجهوده في ميدان الإبلاغ والمتابعة. وساعدت المفوضية بفضل تنظيم حلقات عمل، الفريق العامل على اكتساب المهارات في مجال التجميع وتحديد الأولويات، فضلاً عن تطبيق نهج متكامل لتنفيذ التوصيات باستخدام إطار مؤشرات المفوضية بخصوص حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، طور الفريق العامل أداة لتجميع كل التوصيات وبدأ صياغة خطة متكاملة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٧- في العراق، قدمت المفوضية المساعدة التقنية وما إلى ذلك من المساعدات إلى الحكومة في إعداد التقارير بموجب مختلف معاهدات حقوق الإنسان. كما قدمت دعماً كبيراً إلى منظمات المجتمع المدني لبناء القدرات وتقديم المشورة التقنية بشأن التقارير الموازية، وإلى اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان بشأن تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. ولم يستجب العراق

بعد للتوصية الواردة في الاستعراض الدوري الشامل والتي تقضي بوضع خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض. وقد تفاوضت المفوضية مع حكومة إقليم كردستان العراق بخصوص عقد سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، بشأن وضع خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض التي تهم المنطقة وفقاً لولايتها. ومن المفترض أن يتم إقرار وإطلاق خطة العمل في مطلع عام ٢٠١٧.

٢٨- وفي موريتانيا، تعززت مشاركة المرأة في المناقشات المتعلقة بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وصياغة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية ٢٠١٦-٢٠٣٠ بفضل حلقات العمل التي نظمت مع المجتمع المدني والتي تركز على المرأة. ونتيجة لذلك، أصبحت المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان تدرك العلاقة القائمة بين حقوق الإنسان وبين الأهداف الإنمائية المستدامة، وتدرك عملية تحديد الأولويات الوطنية وأهميتها الاستراتيجية الإنمائية الوطنية ٢٠١٦-٢٠٣٠. وقدمت المفوضية برامج التدريب المستمر وبناء القدرات إلى وحدة وزارية مسؤولة عن صياغة تلك الاستراتيجية وإلى الاستشاريين ممن يعملون على وضع مختلف الوثائق المتصلة بإطار المساعدة الإنمائية. وكمنسق للفريق المواضيعي لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، عملت المفوضية على زيادة وعي الزملاء بمسألة تعميم مراعاة حقوق الإنسان وعقدت اجتماعاً مشتركاً مع فريق التقييم والرصد.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

٢٩- في الأرجنتين، قدمت المفوضية المساعدة التقنية إلى مجلس حقوق الإنسان الاتحادي لتعزيز نظام SIPEN وهو النظام الوطني الخاص بالتقارير الدورية المقام لرصد الامتثال للتوصيات وتقديم التقارير إلى آليات حقوق الإنسان.

٣٠- وفي خلال عام ٢٠١٦، تولى الموظف المكلف بشؤون حقوق الإنسان في بربادوس تنظيم حلقات دراسية في شرقي البحر الكاريبي لفائدة المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني بشأن آليات الأمم المتحدة الدولية لحقوق الإنسان مع التركيز على الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. وقدم الموظف المساعدة من أجل إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة، ودعم حكومات بربادوس ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين بغرض تعزيز آلياتها الوطنية للإبلاغ ومتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وقدم الموظف أيضاً المساعدة إلى حكومات بربادوس وسانت كيتس ونيفيس وسانت فنسنت وجزر غرينادين من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

٣١- وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أدخلت تحسينات على نظام SIPLUS وهو نظام لمتابعة ورصد وجمع الإحصاءات عن التوصيات المقدمة إلى البلد فيما يتعلق بحقوق الإنسان من جانب الآليات التي يضمها النظام العالمي لحماية حقوق الإنسان، عقب إطلاق النظام الأولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبدعم من المفوضية، تم تحسين تصميم ونظام تشغيل الموقع الشبكي لضمان سهولة اطلاع الجميع على كل التوصيات المقدمة إلى البلد بخصوص حقوق الإنسان، فضلاً عن إجراءات المتابعة التي تتخذها الدولة. وعلاوة على ذلك، فإن قاعدة البيانات التي وضعها كل من وزارة العدل والمعهد الوطني للإحصاء تربط الإجراءات المتخذة بالمؤشرات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أطلقت الصيغة الجديدة من النظام رسمياً في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٣٢- وفي البرازيل، أصاب الضعف الشديد البرنامج الوطني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في ظل الإدارة الجديدة كما أن مستقبله يظل غير مؤكد. وتولت المفوضية تجربة أحد الأنشطة في البرازيل تمثل في تهيئة الظروف المناسبة لإطلاق مبادرة إقليمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وهي مبادرة اشترك في بلورتها كل من اللجنة الأمريكية المشتركة لحقوق الإنسان والمفوضية. وأعدت المفوضية تحليلاً للجوانب القانونية والمؤسسية وأطر السياسة العامة التي تحدد الفئات المعرضة للخطر والأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان في البلد والتحديات المحددة التي تواجهها. وشمل ذلك الفئات التي لا يؤبه لها في مجال الإحصاءات والإبلاغ، مثل النساء والمدافعين عن حقوق الإنسان في البيئات الحضرية. وقد تضمن التحليل مجموعة من التوصيات، ووردت فيه دعوة وجهت إلى منظومة الأمم المتحدة في البرازيل للاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في هذا الصدد، لا سيما في حالة حدوث أعمال انتقامية.

٣٣- ووقعت شيلي اتفاق تعاون مع نظام SIMORE وهو هيئة أنشئت في باراغواي لرصد التوصيات التي تلقتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ووضع آلية لمتابعة توصيات لجنة حقوق الطفل. وتلقت المفوضية مؤخراً طلباً لدعم متابعة توصيات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتأمل المفوضية أن تنتقل شيلي، بعد أن تصبح ولاية نائب وزارة حقوق الإنسان وطيدة على النحو الكامل، إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً يأخذ بالتوصيات التي تصدرها جميع الآليات. وقد ناقشت المفوضية ولا تزال تتدارس مع نائب الوزير الجديد الأولويات الخاصة بالولاية والتي تشمل إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان.

٣٤- وفي كوستاريكا، واصلت مفوضية الأمم المتحدة بمعية فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم بشأن الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، ولا سيما اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٦ ووضع المبادرات ذات الأولوية في مجال عدم التمييز. ويمكن الدعم الذي تقدمه المفوضية من حصر عدد البرامج القائمة/السياسات العامة في مجال حقوق الإنسان وإنشاء آلية دائمة تسمح للمجتمع المدني بالمشاركة فيها. كما بدأت المفوضية الإعداد لوضع قاعدة البيانات الشاملة متعددة اللغات الخاصة بمتابعة تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان.

٣٥- وفي الجمهورية الدومينيكية، أحرز تقدم فيما يتعلق بتعزيز مكتب أمين المظالم وهو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. كما أحرز تقدم بخصوص إنشاء آلية دائمة وتشاركية متينة في مجال حقوق الإنسان في إطار السلطة التنفيذية القصد منها التعاطي بفعالية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مجال الإبلاغ والمتابعة وتنفيذ التوصيات. وقد أرجى الإطلاق الرسمي لخطة العمل، الذي كان مقرراً في بداية الأمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إلى الربع الأول من عام ٢٠١٧. وسيتطلب إقرار خطة العمل إعادة النظر في اللجنة المشتركة بين المؤسسات بشأن حقوق الإنسان وتعزيزها وهي هيئة مدعوة إلى الاضطلاع بدور نشط في متابعة تنفيذ الخطة. وأسفرت المهمة الاستشارية التي نفذت في عام ٢٠١٥، والرامية إلى دعم عملية وضع خطة العمل وآلية الحوار مع منظمات المجتمع المدني، عن تجميع التوصيات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان المنبثقة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة والاستعراض الدوري الشامل وتقاسمها مع وزير الخارجية الذي أعرب عن استعداده للأخذ بنظام SIMORE لرصد التوصيات والمستخدم في باراغواي.

٣٦- وفي إكوادور، تقدم المفوضية المشورة التقنية للحكومة بشأن تنفيذ برنامجها الإلكتروني SIDERECHOS للإعداد لصياغة تقرير الدولة الخاص بالاستعراض الدوري الشامل المقرر تقديمه في عام ٢٠١٧. وركزت المفوضية على تعزيز مشاركة المجتمع المدني مع آليات حقوق الإنسان. وساهمت جهودها الرامية إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني على التفاعل الاستراتيجي مع آليات الأمم المتحدة في هذه المنظمات في حث ١٣ من تلك المنظمات على تقديم تقارير في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

٣٧- وفي جامايكا، عززت وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية ووزارة العدل قدرتهما على إدارة هيئة التنسيق المشتركة بين الوزارات بشأن متابعة توصيات آليات حقوق الإنسان. واللجنة المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان، التي تقودها وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، هي من اللجان المخصصة المنشأة لأغراض الاستعراض الدوري الشامل وتقديم التقارير بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، رغم أنها تتناول من الناحية العملية التزامات البلد بخصوص تقديم التقارير بموجب جميع المعاهدات المصدق عليها. وقد عززت قدرتها في إطار عملية تقديم التقارير والحوار التفاعلي مع هيئات المعاهدات، وأعربت عن اهتمامها بصفة غير رسمية بقاعدة البيانات التي تقف أثر التوصيات الوطنية والتي تعكف المفوضية على تطويرها.

٣٨- وفي باراغواي، تقدم المفوضية التعاون التقني إلى وزارة الشؤون الخارجية من أجل تعزيز قدرة الدولة على رصد تنفيذ التوصيات، لا سيما من خلال استخدام نظام SIMORE وتوظيف أركانها. وتم أيضاً تطوير برنامج للتعاون المكثف لدعم تنفيذ التوصيات المتعلقة بمكافحة الفقر وحقوق الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أعطي المجتمع المدني سلطة المشاركة في وضع السياسات العامة وفي عمليات صنع القرار، بما في ذلك وضع مؤشرات حقوق الإنسان المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وبدعم من المفوضية اعتمدت مجموعة من المؤشرات بشأن الحق في التعليم والصحة والغذاء وفي مستوى معيشي لائق، بما في ذلك السكن والمياه. وتضمنت العملية وضع روابط مع أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي ضمان وجود صلة مناسبة بين التنمية وحقوق الإنسان.

٣٩- وفي أوروغواي، تدعم المفوضية عملية تنفيذ نظام SIMORE وإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة. وكان من المتوقع أن يعمل نظام SIMORE بكامل طاقته ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، من المنتظر أن يجري التوقيع والتصديق على مرسوم من قبل جميع الوزارات ينص على مسؤولية المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بتوفير المعلومات وتعيين ممثل يعمل في إطار الآلية الوطنية. ومن المتوقع أن يُقر ذلك المرسوم ويدخل حيز التنفيذ بحلول نهاية ٢٠١٦.

٤٠- ونظّم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية مشاورات إقليمية حضرها مستشارو عمليات الاستعراض الدوري الشامل الوطنية ومسؤولو التنسيق بالأمم المتحدة ومنسقو الأمم المتحدة المقيمون بهدف تحديد الاستراتيجيات والمنهجيات الإقليمية الرامية إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وجرى، كذلك، دعم مشاورات عقدت في مجال المتابعة مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين العاملين في ستة بلدان في المنطقة. وتمثل الهدف المتوخى منها

في تحليل التغيرات السياسية والمؤسسية الطارئة على المنطقة وأثرها على سياسات حقوق الإنسان، ومناقشة التحديات المطروحة والفرص المتاحة أمام مشاركة الدول والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة في عملية استعراض آليات حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان أولاً وأهداف التنمية المستدامة.

رابعاً- الوضع المالي لصندوق التبرعات

الجدول ١

بيان بالإيرادات والنفقات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

الدخل أو النفقات	المجموع
دخل	
التبرعات الواردة من الحكومات	٥٠٣٣١٧,٩١
مكاسب/خسائر أسعار الصرف	١١٤٦,٠٧-
فوائد وإيرادات متنوعة	١٤٥٤١,٦٣
مجموع الإيرادات	٥١٦٧١٣,٤٧
الإنفاق	
تكاليف الموظفين	٣٦٣٤٨٦,٩٥
سفر الممثلين	٥١٤٥٣,٦٨
خدمات تعاقدية	٥٦٨٠٧,٧٢
مصروفات تشغيل عامة	١٥٧٤٧٥,٦٦
اللوازم والمواد	صفر
المعدات والمركبات والأثاث	صفر
التحويلات والمنح المقدمة إلى الشركاء المنفذين	١٣٢,٠٠
تكاليف دعم البرامج	٨٢٠٣٦,٣٦
مجموع النفقات	٧١١٣٩٢,٣٧
صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة	١٩٤٦٧٨,٩٠-
الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦	٩٧٠٩٥٠,١٦
تسويات متنوعة/مدخرات/مبالغ مردودة للمانحين	١,٧٩-
مجموع رصيد الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٧٧٦٢٦٩,٤٧

الجدول ٢
الجدول ٢ المساهمات المقدمة إلى صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية
في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، منذ إنشاء الصندوق حتى ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠١٦
(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	التبرعات
السنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	
كولومبيا	٤٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٤٥٠ ٠٠٠
التحالف الدولي للشعوب القبلية الأصلية في الغابات المدارية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)	٤٥ ٣٢٦
السنتان ٢٠١١-٢٠١٠	
ألمانيا	١٤٨ ١٤٨
المغرب	٥٠٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٢٠٠ ٠٠٠
التحالف الدولي للشعوب القبلية الأصلية في الغابات المدارية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)	١٣٣ ٧٠٧
السنتان ٢٠١٢-٢٠١٣	
أستراليا	٣٨٧ ٥٨٠
ألمانيا	٤٧٥ ٦٦٤
كازاخستان	٩ ٩٧٥
النرويج	٨٤٩ ١١٤
السنتان ٢٠١٤-٢٠١٥	
ألمانيا	٢٤٢ ٨٤٣
كازاخستان	٥٣ ٨٩٠
هولندا	٣٠ ٠٠٠
النرويج	٦٠١ ٧٣٢
عمان	١٠ ٠٠٠
السنتان ٢٠١٦-٢٠١٧	
ألمانيا	١٠٩ ٦٤٩
جمهورية كوريا	٢٥ ٠٠٠
النرويج	٢٣٨ ١٧٥
المملكة العربية السعودية	٧٥ ٠٠٠
إسبانيا	٥٤ ٣٤٨
مجموع التبرعات	٥٠٨٨٠٨٥

٤١ - يبين الجدول ١ الوضع المالي المفصل لصندوق التبرعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (بيان الدخل والنفقات).

٤٢- ومنذ إنشاء صندوق التبرعات في عام ٢٠٠٩، تلقت مساهمات مالية من ١٣ بلداً، وهي: الاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا وألمانيا وجمهورية كوريا وعمان وكازاخستان وكولومبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا. ويقدم الجدول ٢ عرضاً عاماً لجميع المساهمات الواردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منذ إنشاء الصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٤٣- ومن المتوقع، مع تركيز الرؤية الاستراتيجية للمفوضية بشأن دعم المتابعة على تقديم الدعم للدول في مجال تنفيذ التوصيات ذات الأولوية المواضيعية الرئيسية بطريقة كلية ومتكاملة، أن يزيد عدد الطلبات التي تقدمها الدول بشأن الحصول على دعم مالي من صندوق التبرعات. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان توسيع قاعدة المانحين والحصول على تمويل إضافي من أجل إحداث أثر مستدام على الصعيد القطري في تقديم المساعدة والدعم التقنيين إلى الدول من أجل زيادة فعالية تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

خامساً - استنتاجات

٤٤- تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد القطري. ومن ثم، فإن تأمين الإرادة السياسية للدول وتعزيز قدرتها على إحراز نتائج ملموسة مسألتان حيويتان لتحقيق الأهداف الرئيسية المتوخاة من عملية الاستعراض الدوري الشامل، وخصوصاً تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ولتحقيق هذه الأهداف، ظلّ صندوق التبرعات يشكل مصدراً قيماً لدعم البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في كل منها وعن سائر الآليات الدولية مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

٤٥- وقد تركز دعم المفوضية على بناء قدرات الدول على تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية، لا سيما عن طريق تقديم الدعم لإنشاء أو تعزيز آليات وعمليات المتابعة الوطنية، بما في ذلك الهيئات المشتركة بين المؤسسات مثل الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة.

٤٦- وما فتئ الدعم الذي تقدمه المفوضية لمساعدة آليات المتابعة ووظيفة العمليات الوطنية بمزيد من الفعالية يكتسب زخماً. وسيتواصل هذا الدعم المقدم إلى الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة بالتنسيق الوثيق مع برنامج بناء القدرات الذي تنفذه هيئات المعاهدات والذي تنفذه المفوضية. وسيتركز الدعم الذي يقدمه صندوق التبرعات على مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بحقوق الإنسان المواضيعية ذات الأولوية لتنفيذ التوصيات التي قبلت أثناء الاستعراض الدوري الشامل وسائر الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٤٧- وستواصل المفوضية السعي إلى أن تتقاسم مع الدول وسائر شركاء الأمم المتحدة العديد من الأدوات المتاحة للمساعدة على إدماج وتعميم توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان في برامج كل منها، مثل برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط عمل التنمية الوطنية.

٤٨ - وتجدر الإشارة إلى أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبمشورة مجلس أمناء الصندوق، تتولى باستمرار استعراض رؤيتها الاستراتيجية لمتابعة الدعم من أجل تقديم دعم أكثر فعالية إلى الدول في محاولة لتيسير النتائج على أرض الواقع في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي حين تواصل المفوضية اتباع نهج كلي ومتكامل لمتابعة الدعم، فإنها تسعى، من خلال استخدام أموال من صندوق التبرعات، إلى تحقيق ما يلي: (أ) بناء قدرات الدول على إعداد تقارير وطنية مجدية بشأن التنفيذ، عن طريق توفير التدريب عبر طائفة واسعة من الجهات الفاعلة الحكومية المعنية؛ (ب) تمكين الدول من الوفاء بالتزاماتها بالتركيز على دعمها لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية المواضيعية الرئيسية. وفي هذا الصدد، من المهم إدماج التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان في عمليات التخطيط الوطني؛ واستخدام التوصيات الدولية لحقوق الإنسان للإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات عن طريق إدماجها في مبادرة "حقوق الإنسان" أولاً؛ والعمل على أن تصبح التوصيات عنصراً حاسماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك عن طريق إدماجها في الأطر الوطنية ذات الصلة وتنفيذ خطط العمل.

٤٩ - ومن المهم أيضاً تشجيع وضمان مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين في عملية المتابعة، لأن ذلك أمر أساسي لتحقيق أثر مستدام. ومن ثم، ينبغي لمختلف أصحاب المصلحة التمكن من الاستفادة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من صندوق التبرعات وذلك بالمشاركة في برنامج التعاون التقني والمساعدة التقنية للدول المستفيدة من الصندوق.

٥٠ - ولتوفير الدعم والمساعدة التقنيين لعملية المتابعة بمزيد من الفعالية، من الأساسي للغاية زيادة المساهمات المقدمة إلى صندوق التبرعات. وسيتمكن الصندوق، إذا ما حظي بالمزيد من الموارد من دعم المفوضية، من ضمان استدامة الدعم المقدم إلى الدول في تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان.